

ورش الحماية الاجتماعية في النموذج التنموي الجديد

Social Protection Workshops in the New Development Model

أبا عبد العالي

ABA ABDELALI

طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص

كلية الحقوق سطات

الملخص:

شهدت نشأة الدولة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالأزمات الاقتصادية، حيث دفعت الدول إلى التدخل لضمان التوازن الاجتماعي عبر سياسات عمومية وبرامج شملت قطاعات حيوية. وفي المغرب، كشفت أزمة كورونا (2019-2021) عن تحديات اجتماعية عميقة، مما استدعى تعزيز السياسات العمومية لمعالجتها.

جاءت التوجيهات الملكية لترسيخ مفهوم الدولة الاجتماعية من خلال التركيز على البناء البشري والمجتمعي، حيث أُطلق ورش الحماية الاجتماعية بموجب القانون الإطار رقم 21.09 كإصلاح استراتيجي مستقبلي. كما دعت هذه التوجيهات إلى إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، لتفعيل دور الدولة وضمان شراكة فاعلة بين مختلف الأطراف. في هذا السياق، يثار التساؤل حول مدى تكامل ورش الحماية الاجتماعية مع النموذج التنموي الجديد، وقدرتهما على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الاجتماعية، ورش الحماية الاجتماعية، النموذج التنموي. الأزمات الاقتصادية.

Article summary

The emergence of the social state was closely linked to economic crises, prompting states to intervene to ensure social balance through public policies and programs that included vital sectors. In Morocco, the Corona crisis (2019-2021) revealed deep social challenges, which necessitated strengthening public policies to address them. Royal directives came to consolidate the concept of the social state by focusing on human and societal construction, as social protection workshops were launched under Framework Law No. 21.09 as a future strategic reform. These directives also called for a review of the Moroccan development

model, to activate the role of the state and ensure an effective partnership between the various parties.

In this context, the question arises about the extent to which social protection workshops integrate with the new development model, and their ability to achieve comprehensive and sustainable development.

Abstract: Development Model Social Protection, Workshops, Social State

مقدمة:

أثبت التاريخ، أن الدولة الاجتماعية غالبا ما تولد من رحم المعاناة والأزمات، وأنها ظهرت كبديل للمد الاشتراكي في الفترات المتعاقبة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. كما أن أغلب البرامج الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا، كانت نتاجا للأزمات الاقتصادية والتي فرضت على الدول والحكومات التدخل كفاعل أساسي لوضع مجموعة من الإجراءات والتدابير، وكجهة ضامنة للعديد من النفقات الاجتماعية، سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو التشغيل كحلول وأجوبة على المشاكل والأزمات المختلفة.

وبالرجوع إلى الفترة الحالية، خاصة سنوات ما بين 2019 و2021، نجد أن لأزمة كورونا دورا أساسيا في إحياء مكانة الدولة الاجتماعية، ودفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في الشق الاجتماعي، خاصة ما يتعلق بالسياسات العمومية والبرامج الحكومية.

والغرب كواحد من الدول التي تسعى إلى الدخول ضمن قائمة الدول المتقدمة والصاعدة، وأمام ما يعرفه المجتمع المغربي من معوقات عرت عليها الأزمة، كان من الضروري العمل على إيجاد سياسات عمومية، ووضع أورش وحلول عملية لتخطي هذه الأزمات ومعالجة مختلف العضلات.

وبما أن المؤسسة الملكية هي الركيزة الأساسية للدولة، ورمز وحدة الأمة، والضامنة للتوازنات، والحاملة للرواية التنموية، وللأوراش الإستراتيجية طويلة المدى، والساخرة على تتبع تنفيذها خدمة للمواطن، فقد جاءت التوجيهات الملكية لإرساء ركائز ودعائم بناء الدولة الاجتماعية، والتي تهتم بالفرد كشخص، كإنسان كمواطن توجيهات جعلت المجتمع أولى الأولويات، وذلك بالانتقال من الاهتمام بالبنية التحتية، إلى الاهتمام بالبناء البشري المجتمعي.

وقد جاء الورش الملكي الخاص بالحماية الاجتماعية¹، والذي تبلور بصدور القانون الإطار رقم (21.09)، كأكبر وأهم ورش سيعرفه المغرب خلال السنوات العشر المقبلة. ومن جهة أخرى جاءت التوجيهات الملكية في ظل أزمة كورونا بضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي المعمول به، ووضع نموذج تنموي جديد، فكان لا بد على اللجنة أن تفكر في المرجعية الجديدة، ووضعة ضمن أولوياتها دور الدولة ومهامها وتنظيمها وتفاعلاتها مع باقي الفاعلين وضرورة تعبئتهم على أساس منطق الشراكة والتكامل.

وعليه يمكن طرح تساؤل مفاده إلى أي حد يمكن الحديث عن ورش الحماية الاجتماعية ضمن النموذج التنموي الجديد؟

أولا: الحماية الاجتماعية بين رهان التنزيل والتمويل

عند الحديث عن ورش الحماية الاجتماعية، يكون من الضروري استحضار أن هذا الورش مؤطر بمنظومة قانونية متكاملة، في قيمتها الوثيقة الدستورية في فصلها (31)، ثم الورش المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي أبرمها المغرب. مع منظمة العمل الدولي، وصولا إلى ما يتعلق بالقوانين الداخلية ولعلها الأهم، نتحدث هنا عن القانون الإطار (21.09)، وقد جاء في ديباجته: ... إلى جانب إطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية في مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية، وبرامج تقليص

¹ - الخطب السامية لجلالة الملك حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد يوليوز 2020 وافتتاح السنة التشريعية أكتوبر 2020.

الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرامج دعم تدرس الأطفال مثل برنامج تيسير وبرنامج دعم الأرامل... وتعزيزا لهذه المكاسب، بات من الضروري تكثيف الجهود من أجل استكمال بناء منظومة قوية توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة، وتكون قادرة على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما على الفئات الأكثر هشاشة من قبيل تلك التي ترتبت عن تداعيات جائحة كوفيد - 19¹.

ومن المفترض أن كل السياسات القطاعية والسياسات العمومية، وجل القوانين والمراسيم، هي بوابة لكل ما يتعلق بالقطاع الاجتماعي، وبالرجوع إلى القانون الإطار (21.09)، نجده ولأول مرة في المغرب يلزم الحكومة بآجال محددة ومعينة لإنزال وتفعيل الأوراش الاجتماعية، وهذه الآجال المحددة لا تتجاوز الخمس سنوات. وقد قسم تنزيل هذا الورش إلى مراحل حسب الجدولة الزمنية كالتالي:

2021-2022: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

2023-2024: تعميم التعويضات العائلية من خلال تمكين الأسر التي تستفيد من هذه التعويضات وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل من الاستفادة حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية.

2025: توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل. هذه الجدولة الزمنية تفرض مجموعة من الالتزامات والتحديات يجب على الحكومة أن تضمن تنزيلها وتفعيلها مع انتهاء الزمن المحدد قانونيا، وهي: كما جاءت في القانون الإطار كالتالي:

أولاً: توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، بحيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

ثانياً: تعميم التعويضات العائلية التي سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس.

ثالثاً: توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، من خلال دمج حوالي 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حالياً على أي تغطية متعلقة بالتقاعد.

رابعاً: تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل².

ذكر التقرير العام للنموذج التنموي الجديد أنه: "يتطلب تعبئة موارد مالية ضرورية لإطلاقه وتفعيله، كما يستدعي وضع إستراتيجية تمويل دائمة. وبحسب التقييمات الأولية، تتطلب الإصلاحات والمشاريع المقترحة في هذا النموذج تمويلات عمومية إضافية تقدر بحوالي 4% من الناتج الداخلي الخام سنوياً في مرحلة الانطلاق (2022-2025) وبحوالي 100% من الناتج الداخلي الخام في مرحلة السرعة القصوى في أفق 2030 وبالفعل، ستتطلب بعض الأهداف التنموية خصوصاً تلك المرتبطة

¹ - ديباجه قانون الإطار 21.09.

² - ديباجه القانون إطار الصفحة 1.

بأوراش الرأسمال البشري والإدماج التربوي، التعليم العالي، الصحة، الحماية الاجتماعية، الشباب) نفقات عمومية مهمة ودائمة لتعميمها. مشاريع أخرى في قلب النموذج، كالرهنات الخمسة المعتمدة، والإصلاحات الهيكلية المصاحبة لها (الماء، الطاقة، النقل واللوجستيك، الرقمنة..)، والتحول الهيكلي لاقتصاد، وتنمية المنظومات الترابية مشاريع جهوية صناديق دعم، أقطاب للبحث والتكوين، إلخ.)، يجب إطلاقها ابتداء من 2022 لتشجيع خلق القيمة ومناصب شغل ذات جودة.

تستهدف إستراتيجية تمويل النموذج التنموي الجديد بالخصوص مرحلة انطلاقه، التي سيتم تحفيزها من طرف الدولة، والتي تسعى إلى ضمان شروط تولي هذا التمويل من طرف القطاع الخاص. وتستند هذه الإستراتيجية على فرضية أن الانطلاقة الناجحة ستكون من إحداث دينامية إيجابية تؤهل النموذج التنموي الجديد إلى المساهمة في خلق موارد إضافية، وبالتالي المساهمة في التمويل الذاتي للمشاريع المقترحة. ستؤثر دينامية التحول والإصلاح إيجابيا في القدرة على تعبئة الموارد العمومية. فالأوراش الرئيسية للنموذج الجديد بالنظر لآثارها التحولية من شأنها أن تحدث نقلة نحو مستوى جديد للنمو السنوي للناتج الداخلي الخام الذي يمكن أن يستقر في حدود 6 ابتداء من 2025 و7% ابتداء من 2030 ومن شأن الدينامية الاقتصادية الإيجابية التي يتوقع تحقيقها من خلال تسلسل ملائم للإصلاحات والمشاريع، بتبديء بالأكثر هيكلية وذات الأثر الاقتصادي الأقوى، التي يمكنها أن تنعش المداخل الضريبية، التي قد تساهم تدريجيا في تخفيف الحاجة إلى تمويل الدولة، وفي نهاية المطاف، استعادة الاستدامة المالية العمومية. ومن ثم، فإن المردودية المنتظرة من النموذج التنموي الجديد تبرر وضع إستراتيجية تمويل إرادية تنظر إلى هذه النفقات الإضافية على أنها استثمارات في المستقبل على المديين المتوسط والبعيد، تأخذ بعين الاعتبار الوقع الديناميكي الذي ينتظر أن يحدثه النموذج الجديد نحو حلقة حميدة للنمو، ويضمن تخصيص الموارد الضرورية لإطلاق الأوراش المهيكلية للنموذج الجديد وتدشين مرحلة جديدة من الازدهار.

هذه الإستراتيجية تركز على خمس دعائم مهيكلية تحتاج للتمويل العمومي والخاص، وتهدف لإطلاق المشاريع الكبرى للنموذج التنموي الجديد، التي يجب تفعيلها بشكل متزامن:

1- سياسة مالية تتماشى مع أهداف النموذج التنموي الجديد، تعيد توزيع الموارد الضرورية لأوراشه التحولية ويتأتى ذلك، بالخصوص، من خلال إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للرأسمال البشري، عبر إعادة توجيه تكاليف المقاصة نحو آليات مندمجة للحماية الاجتماعية والسجل الاجتماعي الموحد، ومن خلال ترشيد التحويلات الموجهة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من أرباحها، وذلك عن طريق إصلاحها والارتقاء بحسن أدائها وبشكل أعم، من شأن مراجعة إستراتيجية للنفقات والبرمجة الميزانية على المدى المتوسط أن تسمح بضمان تخصيص أفضل للموارد في انسجام مع الأهداف المرسومة.

2- سياسة ميزانية مرنة تدرج في إطار الدينامية المتوسطة والبعيدة المدى التي يتطلبها كل نموذج تنموي إن اللجوء المتزايد لاستدانة على المدى القصير أمر لا غنى عنه، ويجب أن يستعمل، بكيفية هادفة، لتمويل المشاريع والأوراش الحاملة للتطوير الهيكلي والنمو على المدى المتوسط والبعيد، بالخصوص في الرأسمال البشري والتحول الاقتصادي. هذه المقاربة تجعل من الضروري القطع، على الأقل مؤقتا، مع القواعد الماكرو اقتصادية الكابحة، مع الحرص في الوقت ذاته على الاستدامة المالية على المدى المتوسط

والبعيد الضرورية للحفاظ على ثقة الفاعلين الاقتصاديين. ويمكن أن يركز اللجوء إلى الاستدانة على الفرص المتاحة داخل سوق الرساميل، وعمليات التدبير النشط للدين. وكذا على فرص التمويل بشروط ميسرة وبالإضافة إلى مختلف آليات التمويل المتاحة في إطار الشراكات.

3- سياسة جبائية أكثر فعالية، من شأنها تعبئة موارد إضافية تقدر بنسبة تتراوح ما بين 2 و3 من الناتج الداخلي الخام. وسيأتي ذلك من خلال تحسين العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل، دون إغفال ترشيد النفقات الجبائية بشكل عام، لا سيما المجالات التي لم يعد الإعفاء الجبائي فيها مبررا.

4- إطلاق عملية التحول الهيكلي لاقتصادي، بشكل يمكن من خلق موارد إضافية على المدين المتوسط والبعيد تضمن استدامة النموذج، وتعبئة المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص الوطني والدولي.... وفي إطار هذه الإستراتيجية التمويلية، يتم ضمان الاستدامة من خلال دينامية النمو التي تحقق موارد جبائية إضافية وتسمح بتخصيص هذه الموارد بالأولوية للأوراش المرتبطة بالأسمال البشري والإدماج، التي ستحتاج المزيد من التمويل في أفق تنفيذ النموذج التنموي الجديد. ويستدعي هذا التحول الهيكلي التفعيل السريع لإستراتيجية التنوع التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد، وكذا وسائل ذات أثر قوي كرافعة للاستثمار الخاص المنتج، كتلك المعتمدة في إطار صندوق مُجدد السادس للاستثمار. كما تستدعي أيضا تعبئة قوية للمؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة تلك العاملة في قطاعات إستراتيجية لتلعب دور قاطرات اقتصادية ولإضفاء الحيوية على المنظومات الترابية، وذلك وفق توصيات النموذج التنموي الجديد المتعلقة بالمساهمة المالية للدولة في المقاولات العمومية وبإصلاح بعض القطاعات الرئيسية (الطاقة، الماء، الرقميات، اللوجستيك، إلخ).

5- شروط ملائمة للرفع من الاستثمار الخاص الوطني والدولي، من خلال إطار استثماري جاذب وتنوع آليات وأنظمة التمويل وجعلها في خدمة التحول الاقتصادي لتحقيق أهدافه، يركز النموذج التنموي الجديد على تعبئة قوية للاستثمار الخاص، ويدعو إلى زيادة ملموسة في مساهمة هذا القطاع في الاستثمار التي تناهز نسبتها حاليا (35%). وبالفعل، فإن التحول التدريجي نحو مستوى جديد للنمو يبقى مشروطا جزئيا بدينامية قوية للاستثمار الخاص، خاصة في القطاعات المنتجة، والتي يمكن أن تتجسد في زيادة حصته في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وفي مكاسب رفع الإنتاجية. وتقتضي الزيادة في الاستثمار الخاص:

1- تنوع آليات وأنظمة التمويل، من خلال عروض تمويل بنكية تنافسية وسوق حيوي للبورصة وذو جاذبية يعتمد معايير للتقنين تتوافق مع أفضل المعايير الدولية واللجوء لتمويلات مبتكرة.

2- تعبئة ناجعة للادخار المؤسساتي وتسخير لفائدة التمويلات بعيدة المدى للنموذج التنموي الجديد، عن طريق ملائمة الإطار التنظيمي المتعلق بصناديق التقاعد والحماية الاجتماعية والتأمينات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع المالي.

3- تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص وتركيبات مالية مبتكرة لتمويل المشاريع، بالخصوص عبر فتح بعض القطاعات للاستثمار الخاص ووضع إطار للتقنين يتوافق مع المعايير الدولية وتحضير حزمة من المشاريع ذات القابلية للتمويل البنكي.

4- تعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة¹.

ثانيا: انعكاس مشروع الحماية الاجتماعية على القطاع الغير مهيكّل:

عرف الاقتصاد السياسي تسميات مختلفة لهذا القطاع "غير مهيكّل" أو "غير منظم"، و"العمل" أو "التشغيل غير منظم" و"الاقتصاد الغير مهيكّل" أو "غير منظم".

وقد اقترح المؤتمر الدولي الخامس عشر لاختصاصيي إحصاءات التشغيل، تعريفاً "للعمل" أو "التشغيل غير المهيكّل من وجهة نظر منظمة العمل الدولية (ILO)، كي تتم مناقشته واعتماده في مؤتمر العمل الدولي (ILC) سنة 2002، ليدخل في منظومة الحسابات القومية المرجعية سنة 2003، وشمل هذا التعريف مجموعة "التشغيل غير المهيكّل" سواء في القطاع المهيكّل، أو غير المهيكّل، أو الأسري، وبني على أساس "الشغل / العمل" نفسه وليس الفرد المشغل.

لكن بعد ذلك اعتماد تعبير "الاقتصاد غير المهيكّل من قبل منظمة العمل الدولية، للدلالة على هذا التعريف للعمل غير المهيكّل، مخلفاً بذلك التباساً لدى غير الاختصاصيين، بحيث لم تعد "علاقات العمل والحقوق هي محور الاهتمام، وإنما مساهمة هذا العمل في الاقتصاد" وفي تأمين الاحتياجات"، وذلك بالرغم من أن قياس اقتصاد التشغيل غير المهيكّل يعتمد على مسح القوى العاملة في القطاع الغير مهيكّل، على حساب تقوية الوحدات المنتجة.

وأمام الوعي بتوسع وانتشار الاقتصاد الغير مهيكّل، وأنه بات يشكل نسبة عظيمة من فرص العمل، خصوصاً في الدول النامية، كان التساؤل قد طرح في منظمة العمل الدولية منذ عام 1991. وهو: هل يجب تفضيل القطاع الغير المنظم، بحجة أنه يوفر عملاً ودخلاً، أم يجب على العكس أن نسعى إلى تطبيق أحكام الأنظمة القائمة والرعاية الاجتماعية على هذا القطاع، مع المخاطرة بتقليص قدراته على تأمين نشاطات اقتصادية للسكان الذين تتزايد أعدادهم باستمرار؟.

لينتقل بعد ذلك تركيز المنظمة تدريجياً من مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية ومحاولة توسيعها، لتشمل هذا القطاع - ما لم يحصل قبل 1999، إلى البحث عن العمل اللائق وحق العمل للجميع بما فيه القطاع الغير مهيكّل، من خلال تشجيع المنشآت المنتهية الصغر².

وقد أكدت عدة دراسات وتقارير، أن أغلب الدول تستفيد بشكل أو بآخر اقتصادياً من القطاع الغير مهيكّل، بنسبة كبيرة يمكن أن تصل إلى الثلث بالنسبة إلى الروافد الخاصة بالميزانية.

لكن بالرجوع إلى ورش الحماية الاجتماعية، يمكننا طرح سؤال: ماذا يستفيد هؤلاء الأشخاص الذين يشتغلون في القطاع الغير مهيكّل، وكيف تتم معالجة وضعياتهم في الأزمات الاقتصادية، سواء الوطنية أو العالمية؟ بمعنى أن هذا التوجه المتعلق بالمنظومة

¹ - النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاهة للجميع، التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 139.

² - الورقة المرجعية، العمل الغير مهيكّل في البلدان العربية سميح العطية؛ رئيس منتدى الاقتصاديين العرب، الباحث الرئيسي في تقرير الرائد، صفح 107 108، (بتصرف)، المقال موجود على صيغه pdf في الموقع الإلكتروني: (www.and.org)

الاجتماعية، والذي يرمي إلى تشجيع الاشتراك في هذه الأنظمة، هو نفسه الذي سيجعل القطاع الغير مهيكّل يتحول بشكل تدريجي عبر هذه البوابة الاجتماعية، ورش الحماية الاجتماعية - إلى قطاع منظم ومهيكّل، وسيصبح هؤلاء الأجراء والعمال الذين يشتغلون في هذا القطاع؛ ضمن المستفيدين من برامج التغطية الاجتماعية، وبالتالي الاستفادة من الحماية الصحية.

وقد عالج تقرير النموذج التنموي الجديد هذه الإشكالية ووضع حلول علمية عملية لتجاوز هذه الأزمة وتقنينها بما يخدم المصلحة العامة للفرد والمجتمع، كما أشار إلى عوامل عدة تدخل ضمن معيقات التنمية، ومنها العامل الذي يحد من خلق القيمة المضافة في الممارسات غير النزينة لمقاولات تعمل جزئيا أو كليا في القطاع غير المهيكّل قصد التهرب من التزاماتها القانونية والجباية والاجتماعية. كما أشار التقرير إلى أن القطاع غير المهيكّل المنظم، يشكل فضاء لا يخضع للقواعد حيث تسود التفاهات بين الأشخاص وبعض الممارسات كالرشوة. ويعمل القطاع غير المهيكّل هذا الذي يستثنى منه الاقتصاد المعيشي - على تدمير القيمة المضافة بتسببه في اختلالات اقتصادية جسيمة عبر المنافسة غير النزينة التي يمارسها تجاه القطاع المهيكّل والنقص في المداخل الضريبية بالنسبة للمالية العمومية. كما أنه يحرم الأجراء من الحماية الاجتماعية وي طرح أحيانا مشاكل مستعصية على صعيد الصحة العمومية لعدم امتثاله للمعايير الصحية.¹

وقد أعرب الفاعلون الاقتصاديون والشركاء الاجتماعيون عن قلقهم من جراء اتساع دائرة الاقتصاد غير المهيكّل والذي يضر "بتنافسية المقاولات في نظر الفريق الأول وبمنع حماية الشغيلة" بالنسبة للفريق الثاني. فضلا عن ذلك، فإن الفاعلين الاقتصاديين قلقون إزاء العلاقات المتوترة التي تربطهم بالإدارة ونقص الشفافية في قواعد اللعبة الاقتصادية، مستشهدين بنظام التحفيز الذي يعتبرونه قائما على التمييز ويصب في مصلحة بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى. وتندد المركزيات النقابية بالأوضاع الهشة للشغيلة وضعف الالتزام بالحوار الاجتماعي لدى الأطراف الأخرى.

وقد أعطى تقرير النموذج التنموي الجديد بعض الحلول في هذا السياق من قبيل، وكمثال؛ إدماج القطاع غير المهيكّل في النسيج الاقتصادي بكيفية تحفيزية وتدرجية وملائمة لمختلف الفاعلين. وفيما يخص القطاع غير المهيكّل المنظم، يجب أن يتم التطبيق الفعلي للقانون عند نهاية مرحلة انتقالية يتم تحديدها، عند الضرورة، أخذا بعين الاعتبار للخصوصيات القطاعية، على أن يتم الامتثال للقانون بشكل تدريجي باعتماد عقود للمطابقة تبرم ما بين المقاولات المعنية والدولة. أما بالنسبة للقطاع غير المهيكّل ذي الطبيعة الاجتماعية التجار الصغار الحرفيون والذي يهم الملايين من المغاربة، فتقترح اللجنة لأجل إدماجه، اعتماد نظام ينبي على منح العاملين به بطاقة مهنية تسمح لهم بالاستفادة من مجموعة من الخدمات من قبيل الولوج إلى التكوين المهني وإلى بعض الطلبات العمومية والتسهيلات الإدارية والجباية، إضافة إلى الولوج إلى التغطية الصحية والتعويضات العائلية.²

¹ - تقرير النموذج التنموي الجديد، ص 31.

² - تقرير النموذج التنموي الجديد ص 21 و ص 81.

كما أشار التقرير كحل ؛ إلى وجوب تخفيف عبء الضريبة على الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي وكذا تلك المتعلقة بالبحث - التطوير - . وإضافة إلى دعم تنافسية القطاعات الإنتاجية، يجب على النظام الضريبي أن يصبح أكثر عدالة من خلال توسيع أكبر للوعاء الضريبي عبر محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وترشيد النفقات الجبائية، وإدماج القطاع غير المهيكل.¹

أشار التقرير أيضا إلى ضرورة تسريع المجهودات لإدماج العمل غير المنظم ومحاربة الغش الاجتماعي، من أجل توسيع التغطية الاجتماعية ويعتبر التشغيل في إطار النشاط المنظم رافعة أساسية للإدماج وشرطا ضروريا لإرساء نظام دائم ومستدام للتغطية الاجتماعية. وعليه فالنموذج الجديد يهدف إلى ضمان: أن يكون كل عمل وكل نشاط مهني مصرحا به وأن يكفل الحق في حماية اجتماعية تمولها مساهمات الأطراف ويقتضي هذا الأمر التصدي بحزم للغش الاجتماعي، الذي يطغى على العمل غير المصرح به سواء من طرف المقاولات أو الأفراد، والإدماج التدريجي للقطاع الصغير غير المهيكل الحرفيون التجار، الفلاحون، من خلال أنظمة مهنية خاصة، واعتماد مساهمة ضريبية مهنية موحدة من طرف الإدارة الجبائية يتم من خلالها تمكين هاته الفئات من الولوج إلى خدمات الحماية الاجتماعية.

مما يستدعي أيضا تشجيع النظام الأساسي للمقاول الذاتي وإعادة تثمين وضعية العمال المنزليين، لاسيما من خلال التعاقد والتصريح، مع وضع مساطر مبسطة ومقمنة. ولا يمكن إنجاز هذا الورش دون حوار اجتماعي حيوي وفعال، قادر على تطوير الحقوق الاجتماعية وقانون الشغل في علاقة مع التحولات الطارئة على المجتمع والاقتصاد، لاسيما في إطار اتفاقيات جماعية.²

ثالثا: دور الحماية الاجتماعية في تقليص الهوة بين الطبقات الاجتماعية:

يرمي مشروع الحماية الاجتماعية في أهدافه إلى تقليص الهوة الكبيرة التي أنتجتها السنوات الماضية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة مع اتساع رقعة الطبقة الهشة، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع المغربي، وقد عمل المشروع على استهداف الطبقة الأكثر هشاشة بالعمل على توفير التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، وهو ما ضمنه المرسوم المتعلق بالسجل الاجتماعي الموحد،³ والذي يدخل في إطار تفعيل برنامج الدعم والمساعدة الاجتماعية الموجهة للفئات الفقيرة في المجتمع.

وقد جاء تأسيس "السجل الاجتماعي الموحد كاستجابة للدعوة الملكية في خطاب العرش يوليو 2018، بهدف تمتيع الأسر الأكثر عوزا وفقرا بالدعم المباشر من قبل الدولة، استنادا إلى معايير موضوعية شفافة، تقطع مع الأساليب البائدة التي تعتمد على

¹ - المرجع السابق، ص. 88.

² - تقرير النموذج التنموي الجديد، الصفحة 114.

³ - صادقت الحكومة بداية 2019، في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 31 يناير 2019، على مشروع القانون رقم 72.18، المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

الغش والمحسوبية، للاستفادة من الدعم المقدم من الدولة والجماعات الترابية، والاعتماد على آليات التكنولوجيا الحديثة والتي ستساهم في إعادة هيكلة مختلف برامج الدعم الاجتماعي وتحسين مردوديتها تدريجيا على المدى القريب والمتوسط¹.

وهذا المرسوم المتعلق بالسجل الاجتماعي الموحد، يستهدف الفئة المتضررة في مجال معين، أو سياسة عمومية، أو فئة تحتاج إلى تدخل الدولة في قطاع معين، يعني أنه سيعمل على جعل الأسرة مرتبة حسب تنقيط معين، إما على حسب استقرارها في المجال الحضاري أو القروي، أو كذلك على حسب وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وسيمكن الأسر من الاستفادة من برامج دون برامج أخرى.

وما يميز هذه الحقبة أنها تضع العدالة الاجتماعية من أولوياتها، حيث انه في الولايات الحكومية السابقة، كانت هناك العديد من السياسات العمومية، وفيها العديد من الإمكانيات المالية، ولكن الأشكال المطروح آنذاك أن هذه السياسة العمومية لا تستهدف الفئات الهشة من المجتمع، بمعنى أنه لا توجد هناك لا عدالة اجتماعية ولا عدالة على مستوى التوزيع العادي للسياسات العمومية، أي أن الحماية الاجتماعية في هذا الورش الكبير لم تقتصر على مسألة التغطية الصحية والتعليم، وإنما ستمتد مستقبلا حسب التصور العام للحماية الاجتماعية، إلى بعض المساعدات المادية التي ستقدمها الدولة في فترات قادمة. وبدون السجل الاجتماعي الموحد سيصعب على الدولة تحقيق مخططات الورش الاجتماعي المسطر، فيكون بذلك السجل الاجتماعي الموحد - بمثابة اللوحة أو الخريطة التي سيعتمد عليها بشكل الكتروني، ستحتوي على معلومات سيتم تحيينها حسب الحاجة، وعلى كل الأسر.

وبالنسبة للطبقة المتوسطة، فيمكن القول أن السجل الاجتماعي الموحد لا يستهدف بشكل كبير هذه الطبقة بدرجة مباشرة، لأنها تستفيد غالبا من أنظمة متعلقة بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، عبر الأنظمة المقننة، مثل نظام الاشتراك والتعاضديات. لكن الطبيعة المركبة للمجتمعات العربية، خاصة المجتمع المغربي تجعل من الطبقة الوسطى منصهرة في الطبقة الهشة، والعكس صحيح، لأن بنية الأسرة المغربية في الواقع هي بنية متداخلة، إذ يمكن أن نجد فردا في الظاهر ينتمي إلى الطبقة المتوسطة بحكم وظيفته أو عمله، لكن في واقع الحال أنه يعول باقي الأسرة التي بطبيعتها تصنف ضمن الطبقة الهشة أو الفقيرة، إما للعطالة عن العمل أو المرض... الخ.

وبالتالي فبرنامج الحماية الاجتماعية سينعكس بشكل غير مباشر على وضعية الطبقات الوسطى، خاصة في ظل الانسجام والتكامل الذي تتميز به الأسرة المغربية.

وبالرجوع إلى الرؤية الشمولية للجنة التي أعدت النموذج التنموي الجديد فقد خلصت إلى أنه و"بالرغم من النتائج الإيجابية التي سجلها المغرب في مجال محاربة الفقر، فإن الفوارق الاجتماعية لا زالت في مستوى مرتفع، في ظل سياق يتسم بضعف الحركية الاجتماعية وبعجز في إدماج بعض الفئات من السكان، وبكون الحماية الاجتماعية لا تزال في بدايتها، وتواجه الطبقة الوسطى تراجعا ملحوظا في قدرتها الشرائية بسبب التكلفة العالية لخدمات التربية والصحة المقدمة من طرف القطاع الخاص كبديل لضعف

¹ - صدر بالجريدة الرسمية عدد 7011 يوم 8 غشت 2021، المرسوم رقم 2.21.582 بتطبيق قانون 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات في ما يخص السجل الاجتماعي الموحد.

جودة العرض العمومي لهذه الخدمات وتعاني فئات واسعة من الساكنة، خاصة النساء والشباب من ضعف المشاركة والتمهيش لعدم إمكانية الولوج إلى فرص تمكنها من إثبات استقلاليتها ومن المواكبة الاجتماعية. وتظل الفوارق قائمة أيضا بحكم ضعف آليات الحماية الاجتماعية وعدم فعالية شبكات الأمان الاجتماعي، التي لا تشمل بعض الفئات الهشة كالأشخاص في وضعية إعاقة.

ولتقليص الهوة بين مختلف الفئات الاجتماعية وخلق نوع من الانسجام الإيجابي، فقد دعت اللجنة في التقرير العام للنموذج التنموي الجديد إلى ضرورة تعزيز الرأسمال البشري لبلادنا بهدف منح كل المواطنين القدرات التي تمكنهم بكل استقلالية من الأخذ بزمام أمورهم وتحقيق طموحاتهم والمساهمة في تنمية البلاد واندماجها في اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي استنادا إلى الكفاءات وأشار اللجنة إلى ضرورة القيام بإصلاحات أساسية ضرورية وعاجلة لكل من أنظمة الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني وإلى ضرورة مساهمة كل المواطنين والمواطنات في الدينامية الوطنية للتنمية، الأمر الذي يستوجب إدماج كافة المواطنين وكل المجالات الترابية في المجهود التنموي الجماعي من خلال المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية، ومن خلال الحماية الاجتماعية، ومن خلال الانفتاح على الغير وتقبل التنوع الذي يميز المجتمع المغربي. فدعت بذلك اللجنة إلى ضرورة محو كل المعايير الاجتماعية التمييزية وتجاوز النقائص المرتبطة بالمؤهلات والقدرات، والتي تسبب في الإقصاء الاجتماعي، لفسح المجال لدينامية الإدماج بواسطة النمو الاقتصادي والعمل وتعبئة المواطنين وتقوية الرابط الاجتماعي¹.

رابعا: ورش الحماية الاجتماعية والقطاع الصحي:

كمعظم دول العالم، كان لازمة كورونا الدور الكبير في إزاحة الغطاء عن المشهد الصحي في بلادنا، ويعتبر القطاع الصحي من أولى أولويات ورش الحماية الاجتماعية، انطلاقا من التوجيه الملكي، وصولا إلى الالتزامات والتحديات المحددة على عاتق الحكومة الحالية.

ومن أهم هذه الالتزامات، نجد تعميم التغطية الصحية على المرض، لكن رغم أهمية هذا الورش والتوجه العام على المستوى الاجتماعي، إلا أنه بالرجوع إلى مشروع القانون المالي لسنة 2022، وبالنظر إلى الميزانية المخصصة لوزارة الصحة، ومقارنتها بميزانية السنوات الماضية، وأيضا بالنظر إلى عدد المستشفيات المزعم إنشاؤها، وعدد الأطباء المنتظر تخرجهم خلال هذه السنوات سنخلص إلى أن هناك إكراهات تجعل من التدبير المالي، يوصف بالمناوئع.

لكن هذا لا ينفي أن قطاع الصحة أخذ الحيز الكبير من اهتمام برامج الحماية الاجتماعية والسياسات القطاعية الأخرى. وهو ما نجده في تقرير النموذج الجديد حيث أكد على ضرورة "إرساء قاعدة للحماية الاجتماعية الأساسية تضم التغطية الصحية المعممة والتعويضات العائلية المعممة، ودخلا أدنى للكرامة.

وحسب التقرير فإن التغطية الصحية الشاملة تهدف إلى تمكين جميع المواطنين من الولوج لسلسلة من العلاجات الأساسية، تشمل الأمراض الأكثر انتشارا والأكثر كلفة، موحدة بالنسبة للجميع. واستنادا إلى التوجيهات الملكية، تقترح اللجنة تعميم التعويضات

¹ - التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، ص 69.

العائلية، وتقييدها بتمدرس الأطفال، كدعم مالي لأسرهم مع أدائها لفائدة الأمهات. وبالنظر إلى أن الآباء المنخرطين في التأمين الاجتماعي يستفيدون حاليا من التعويضات العائلية، يقترح توسيع هذه الخدمة لفائدة الأسر في وضعية هشاشة من خلال تمويل تضامني. وأخيرا، تقترح اللجنة توفير دخل أدنى للكرامة يستهدف الأسر الفقيرة والهشة وذوي الاحتياجات الخاصة الأشخاص المسنين غير المتوفرين على دخل، الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي من شأنه أن يعوض مجموع المساعدات المالية وآليات الدعم والمقاصة المعمول بها حاليا¹.

من جهة ثانية، يمكن وصف أنظمة الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية في النظام المغربي بالأنظمة الغير موحدة، أو بالأنظمة المتباينة الجوهر، سواء على مستوى أنظمة التعويض والاشتراك، أو على مستوى الإجراءات التي تشتغل بها، خاصة فيما يخص الجانب التقني، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه أغلب الدول المتقدمة تخطي هذا الشتات بالعمل على تقليص هذه الأنظمة المتباينة، وبدأت في التوجه إلى خلق أنظمة موحدة، ولها تقاطعات مشتركة لتسهيل العمل وإنجاح الأوراش الخاصة بالحماية الاجتماعية، أي أنه كلما كان النظام سلس وموحد، كلما حقق أهداف الدولة الاجتماعية، خاصا من حيث العدل والإنصاف. وقد دعت اللجنة في التقرير العام للنموذج التنموي الجديد إلى ضرورة ضمان تمويل مستدام للحماية الاجتماعية، سواء بالنسبة لمكون التأمين أو لمكون التضامن فبالنسبة للتأمين الاجتماعي، يهدف النموذج التنموي الجديد إلى توسيع مجال التغطية من خلال إدماج المهن الحرة والمقاولين الذاتيين والعمال المنزليين والقطاع الصغير غير المهيكل (الحرفيون التجار (الفلاحون) في أنظمة تقوم على المساهمة المالية، وكذا من خلال مكافحة الغش الاجتماعي. كما يدعو النموذج أيضا إلى إصلاح نظام حكاية صناديق التأمين الاجتماعي في أفق إحداث صندوق موحد للتغطية الصحية الأساسية وصندوق موحد لأنظمة التقاعد. ويجب أن يكون توحيد هذه الصناديق مصحوبا بملائمة مستويات المساهمات والخدمات بما يضمن الإنصاف بين المؤمنين والتوازنات المالية للصناديق. ويمكن أن يتم إسناد الصندوق الموحد للتغطية الصحية الأساسية والصندوق الموحد للتقاعد بأنظمة تكميلية تتم المساهمة فيها بشكل اختياري.

وبخصوص شبكات الأمان الاجتماعي المبنية على التضامن يقترح النموذج التنموي الجديد تعبئة المداخل الضريبية المخصصة لتمويلها، لاسيما بتخصيص حصة من مداخل الضريبة على القيمة المضافة وإحداث ضريبة للتضامن على الممتلكات غير المنتجة، واستمرار فرض مساهمات اجتماعية على الأرباح والأجور العليا والرفع من قيمة الرسوم الداخلية على استهلاك المواد المضرة (الكحول والتبغ)، وتخصيص مواردها لتمويل الجانب التضامني للتغطية الصحية المعمة.²

خامسا: تكريس الدولة الاجتماعية رهين بتقاطع البرنامج الحكومي والنموذج التنموي الجديد:

برعاية ملكية تم إحداث لجنة وزارية لمواكبة تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، ومن بين اختصاصات هذه اللجنة الوزارية، أنها تشتغل تحت لوائها لجنة تسمى اللجنة التقنية، وظيفتها الأساسية هي البحث وضمان تمويل هذه البرامج الاجتماعية والتي يرأسها

¹ - المرجع السابق ص 114.

² - التقرير العام للنموذج التنموي الجديد.

الوزير المنتدب أو المكلف بالميزانية، بمعنى أن هناك غلافا ماليا يصله وهو غلاف مهم (51) مليار درهم، وبما أن الحكومة تشتغل بشكل دائم لكي تضمن استدامة التمويل لهذه البرامج الاجتماعية، فإنها تحتاج إلى نفقات، بمعنى أن هذه الأوراش تحتاج إلى تدخل الدولة والإنفاق من الميزانية العامة، وأيضا الإنفاق من نظام الاشتراكات والتعاضد.

ومن الإيجابيات التي ميزت هذه الولاية التشريعية، والتي تستخدم تسريع تنزيل هذه الأوراش، أن التركيبة السياسية للحكومة تتميز بانسجام كبير، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الترابي المحلي. فالحكومة الحالية مقارنة بسابقتها، هي الحكومة الوحيدة التي تمتلك أغلبية مهمة في مجلس المستشارين، وأغلبية مريحة في مجلس النواب، وكذلك تمتلك امتدادا تمثيلا بالأغلبية الموجودة على مستوى الجهات، ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات.

هذا الانسجام يوجب على الحكومة ومجالس الجماعات والأقاليم والعمالات ومجالس الجهات، أن تخلق التقائية تشاركية كل حسب اختصاصه لتسريع تنزيل وتفعيل الأوراش الكبرى للدولة الاجتماعية في القادم من الشهور والسنوات.

كما أن الطابع الملكي يضفي على ورش الحماية الاجتماعية نوع من المسؤولية تجعل من كل الفاعلين سواء حكوميين أو غير حكوميين العمل على تنزيل وإنجاح هذه الأوراش، وتفادي الخلافات والحسابات السياسية، التي كانت محل عرقلة للعديد من السياسات العمومية في الولايات التشريعية السابقة.

من جهة أخرى، فإن إدراج المبادئ والأهداف الأساسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في ضل قانون - إطار، من شأنه أن يضمن التطبيق الأمثل والتنزيل الأسلم لهذا الإصلاح ويؤمن استمراريته وديمومته، علما بأن تعميم الحماية الاجتماعية وفق مدلول هذا القانون - الإطار، الذي يجب أن يتم داخل أجل أقصاه خمس سنوات، لا يحول دون استمرار تطبيق السياسات العمومية الأخرى التي تعتمدها الدولة في هذا المجال.

لذلك فالحكومة اليوم تسارع في تفعيل وتنزيل وأجرت هذا الورش وذلك بموازاة مع السياسات العمومية الأخرى التي تعتمدها الدولة في هذا المجال.

يترتب عن هذا التوجه الجديد المبني على التوازن بين دولة قوية ومجتمع قوي تداعيات فيما يخص موقع ودور الفاعلين الرئيسيين: الفاعلين العموميين والخواص والقطاع الثالث. ويعزز هذا التوجه مشروعية الفاعلين وتمثيليتهم كما يوسع مجال تدخلهم ومساهماتهم في خلق القيمة. ويحملهم المسؤولية بشأن التفعيل الميداني للنموذج الجديد ويحفز على التعاضد والتكامل بين مختلف هؤلاء الفاعلين.

وفيما يلي توصيف موجز لالتزامات الفاعلين العموميين والقطاع الخاص والقطاع الثالث. ولئن كان هذا التوصيف غير شامل، فإنه يروم بالدرجة الأولى إبراز توزيع وتكامل الأدوار وتوسيع المجال وهوامش التدخل بالنسبة لبعض الفاعلين باعتبارها عناصر ضرورية من أجل إرساء التوجه الجديد فيما يخص التوازن بين دولة قوية ومجتمع قوي.

كما يجب على الهيئات الدستورية، التي تجسد الاختيار الديمقراطي والحياة العامة والمؤسسات الناجعة، أن تضطلع بدورها كاملا فالبرلمان، الذي يعتبر عماد الاختيار الديمقراطي، يجب أن تتوفر له الإمكانيات المادية والمؤهلات التقنية الضرورية من أجل القيام

بوظيفته التشريعية وبدوره في مراقبة وتتبع العمل الحكومي. كما يتعين دعم مهمته الأولى، التي تتجلى في سن القوانين، وذلك من أجل تحسين المردودية التشريعية وسياساتها ومراجعة القوانين وتحديثها بشكل مستمر. أما مهمته الثانية، والتي تتمثل في مراقبة وتتبع العمل الحكومي، فيجب أن تمارس بشكل كامل من خلال الرفع من عدد مهمات تقييم السياسات العمومية وإطلاع الرأي العام بشكل منتظم على نتائجها من أجل إغناء النقاش حول اختيارات السياسات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات المشاركة والساهرة على ترسيخ دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة، كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مطالبة بالقيام بالمهام الموكولة إليها طبقاً لأحكام الدستور. ولهذه الغاية، فإن القوانين المحدثة لهذه المؤسسات يجب أن تخضع لتقييم منتظم وللمراجعة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، فضلاً عن تعزيز مواردها التديرية ويتعين أيضاً نشر وتعميم قرارات وآراء ووثائق هذه المؤسسات للرأي العام لكونها تساهم في تحريك النقاش العمومي وجعل الجميع، مواطنين ومجتمعاً مدنياً ووسائل إعلام، ضامنين لجودة الأداء العمومي ونزاهته.

وتعتبر الحكومة المنبثقة عن الأغلبية البرلمانية التي تسفر عنها الانتخابات مسؤولة عن إعداد البرنامج الحكومي، الذي يكون موضوع تصويت بالثقة من طرف مجلس النواب، وعن تطبيقه العملي بما يتوافق مع التوجيهات الملكية. وتعتبر الحكومة مسؤولة في المجال الموكول إليها عن الانسجام والتنسيق الأفقي بين مختلف الوزارات والمؤسسات الخاضعة لمراقبتها. ويتطلب انسجام العمل بين الوزارات تغيير الثقافة السياسية الحالية بما يتلاءم مع تأويل بناء ومسؤول لمفهوم الأغلبية الحكومية التي يجب أن يراعى فيه قبل كل شيء تحقيق الانسجام في البرامج السياسية والانتخابية، وتماكك التحالفات ووحدة ومصداقية القيادة. كما يستلزم الأمر حكومة ذات هيكلية واضحة وفعالة قادرة على التفاعل الإيجابي السلط والمؤسسات الدستورية الأخرى البرلمان السلطة القضائية المجلس الأعلى للحسابات، مع المجلس الاقتصادي والبيئي، والاجتماعي الحكامة، مؤسسات (... والتنسيق في تدخلاتها مع الشركاء الآخرين والقوى الحية للبلاد، طبقاً للرؤية الاستراتيجية لرئيس الدولة. ويمكن تحقيق الانسجام الأفقي من خلال تنظيم الحكومة في شكل أقطاب وزارية كبرى ووضع أو تعزيز آليات لدعم التنسيق والتتبع واستلهامها من بعض التجارب الأجنبية الناجحة، توصي اللجنة بمأسسة وحدة دعم التنفيذ وتتبع أداء السياسات العمومية والإصلاحات على مستوى رئيس الحكومة. ومن شأن هذه الوحدة أن تمكن من التتبع الدقيق لتقدم الأوراش وتعمل على دعم تنفيذها وتجاوز العراقيل والعوائق المحتملة بتنسيق وثيق مع القطاعات المعنية. كما يتعين على الحكومة التواصل مع ممثلي الأمة وكذا مع الرأي العام وإخبارهم بتدخلاتها والنتائج التي أسفرت عنها. ويعتبر ذلك بمثابة خطوة حاسمة لإعادة تأهيل العمل السياسي وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن¹.

يتعين إرساء علاقة جديدة مبنية على الثقة والالتزام المتبادل بين الدولة والقطاع الثالث: إن تجاوز العوائق ذات الطابع الإداري أو القانوني أو المالي التي تعرقل انبثاق هذا القطاع يستدعي تحقيق متطلبات جديدة بخصوص الاحترافية والكفاءة والشفافية واحترام الالتزامات ومهام تحقيق المصلحة العامة. كما أن الهيئات التمثيلية ومؤسسات الوساطة مطالبة بالقيام بدورها الكامل في إطار

¹ - التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، ص 60.

القطاع الثالث. فعلى المستوى المحلي، تظل الأحزاب السياسية فاعلا رئيسيا في تأطير المواطنين في التزاماتهم المدنية ومشاركتهم السياسية والاجتماعية كما يتعين تعبئة النقابات والغرف المهنية في إطار مهمة الوساطة التي تقوم بها إن تعزيز كفاءة هذه الهيئات ووسائلها ومشروعاتها سيجعل منها شريكا ذا مصداقية بالنسبة للدولة، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الترابي.¹

خاتمة

لا يمكن تصور مجتمع قوي في غياب دولة قوية، والعكس صحيح وإذا كانت اللجنة المعنية قد قدمت ما يكفي من الشروط والتوصيات لإرساء دعائم الدولة القوية، والتي تستمد قوتها من قدرتها على التوجيه والتدبير والتسيير بانسجام مع أفق منشود واضح وجلي للجميع، ومنتظر المواطن باهتمام بالغ أن يلمس في المستقبل القريب بداية مرحلة التنزيل، فإن الإشكال يكمن في توفير الإجابات العلمية من لدن الفاعلين السياسيين والمدنيين والأكاديميين، في كيفية وسبل وضع مخططات متكاملة لبناء دولة قوية، وهي معادلة قائمة على متلازمات فالعدالة الاجتماعية تحتاج إلى ديمقراطية حقه لتحقيقها، أي ضرورة أن تصبح الديمقراطية سلوكا اجتماعيا عاديا. كما أن النهوض بقطاع التربية والتعليم يعتمد على نشر قيم الوطنية والمواطنة والمبادئ النبيلة ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتعليم النافع والتربية على القيم الإنسانية.

إن وجود الدولة الاجتماعية يقضي بوجود دولة حامية لحقوق المواطن في كل المجالات، في الصحة، وفي التعليم وفي الإدارة، وفي المستشفى، وفي الأمن الجسدي والنفسي إنها الدولة الحامية لكرامة المواطنين. فالدولة لا يمكنها أن تتخلى عن هذه القطاعات الاجتماعية ونفهم أنه من دون اقتصاد منتج ومجتمع متوازن لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية. ولتحقيق هذا التوازن وخلق دولة قوية مبنية على أسس قوية، فإننا بحاجة إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة معتمدين في ذلك على دولة الحق والقانون المنشودة في الحاضر والمستقبل.

¹ - المرجع السابق، ص 62.